المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

10/02/2015

نجاح باهر لسياسة المغرب الجديدة في مجال الهجرة

الرباط تعلن تسوية وضعية حوالي 18 ألف مهاجر في 2014 من بين نحو 30 ألف، مع قبول كافة الطلبات المقدمة من طرف النساء والأطفال.

ميدل ايست أونلاين

المملكة قبلة المحرومين والمحرومين

سلا (المغرب) - قالت الحكومة المغربية إن سياسة جديدة بدأها المغرب العام 2014 لتسوية وضع المهاجرين وطالبي اللجوء السياسي "حققت النتائج التي كانت مرجوة منها" إذ انها شملت أوضاع أكثر من 90 في المئة من المهاجرين غير الشرعيين، وذلك في إطار العملية الاستثنائية لتسوية وضعية الأجانب بالمغرب.

وقال الشرقي الضريس الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية المغربي في ندوة صحفية مساء الاثنين إن هذه العملية "حققت النتائج التي كانت مرجوة منها، لكونها شملت اكثر من 90 في المئة من المهاجرين غير الشرعيين".

وأشار الضريس إلى أن سنة 2014 شكلت سنة مفصلية في ما يتعلق بسياسة تدبير شؤون الهجرة بفضل التوجيهات الملكية السامية عقب تسلم الملك محمد السادس لتقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول موضوع الهجرة ومسألة اللاجئين.

وبين الوزير المغربي أنه تمت تسوية وضعية حوالي 18 ألف مهاجر سنة 2014، مقدرا أن عدد هؤلاء يتراوح ما بين 25 و30 ألف مهاجر في المغرب.

وأكد أنه تم قبول كافة الطلبات المقدمة من طرف النساء والأطفال (100 بالمائة) والتي بلغت 10.178 طلبا.

وأوضح الضريس أن هذه العملية التي انطلقت رسميا في نوفمبر/تشرين الثاني 2013 استفاد منها مواطنون من 116 جنسية في طليعتهم المواطنون السنغاليون (6600)، يليهم المواطنون السوريون (5250)، فالنيجيريون (2380)، فالإيفواريون (2281).

واضاف إن السنغاليين كانوا على رأس المهاجرين الذين تمت تسوية وضعهم وجاء بعدهم المهاجرون السوريون وجنسيات اخرى من افريقيا جنوب الصحراء.

وقال إن جهة الرباط سلا زمور زعير كانت في مقدمة جهات المملكة في ما يخص استقبال الطلبات بـ8198 طلبا (29.99 في المائة)، تليها جهة الدار البيضاء الكبرى بـ6363 طلبا (23.28 في المائة)، وبعدها الجهة الشرقية بـ2730 طلبا (9.99 في المائة)، فجهة فاس بولمان بـ2686 طلبا (9.83 في المائة).

http://www.middle-east-online.com/?id=193820

واعتبر الوزير أن هذه العملية حققت النتائج المرجوة منها لكونها شملت 90 في المائة من المهاجرين غير الشرعيين. وكانت التقديرات التي تتوفر عليها وزارة الداخلية في بداية العملية تشير إلى أن أعداد المهاجرين في وضعية غير نظامية يتراوح ما بين 25 و30 ألف مهاجر، حسب المسؤول ذاته.

ويشهد المغرب تدفق عدد من المهاجرين غير الشرعيين خاصة من افريقيا جنوب الصحراء الذين يتحينون الفرصة لمعانقة الحلم الاوروبي لكن تشديد الاجراءات الامنية والازمة المالية الاوربية جعلت عددا من المهاجرين من افريقيا جنوب الصحراء يفضلون الاستقرار في المغرب، بالإضافة إلى طالبي اللجوء السياسي وخاصة السوريين الفارين من جحيم الحرب الاهلية الدائرة ببلدهم.

وأكد الوزير المغربي أنه تم بلوغ هذه النتائج بفضل المقاربة التشاركية التي طبعت كل مراحل إعداد وإنجاز هذه العملية الاستثنائية والتي مكنت من الوصول إلى منظور مشترك ما بين مصالح الدولة والمؤسسات الدستورية والفاعلين الجمعويين.

وأكد أن الحكومة تجندت بكل مصالحها تنفيذا للتعليمات الملكية السامية من أجل بلورة السياسة الجديدة للهجرة اعتمادا على مقاربات تتلاءم مع الأوضاع المستجدة لظاهرة الهجرة وتأخذ بعين الاعتبار البعد الإفريقي للمملكة وكذا التزامات المغرب الدولية في مجال حماية حقوق اللاجئين والمهاجرين.

واعتبر أن هذه العملية تعكس أيضا صورة الإدارة المغربية الحديثة سواء على مستوى حسن التنظيم أو الاستقبال أو التوجيه أو التواصل.

وأوضح أن عدة عوامل ساهمت في تحقيق هذه النتائج منها تركيبة اللجان المحلية التي شهدت مساهمة فاعلة لممثلي المنظمات غير الحكومية، واعتماد نظام مرن لتحديد فئات الأجانب في وضعية غير شرعية، وتحديد مدة زمنية أقصاها شهران من تاريخ إيداع ملف الطلب لإصدار رأي اللجنة المحلية، وحث اللجان على تعليل قراراتها، وخلق آليات للطعون تتجسد في اللجنة الوطنية للطعون التي يترأسها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

16 ألف إفريقي سويت وضعيتهم فروا إلى أوربا

الإثنين 09 فبراير 2015

سيعقد مسؤولو المجلس الوطني لحقوق الانسان، لقاء مع محمد حصاد، وزير الداخلية، وأنيس بيرو، الوزير المكلف بالهجرة، لتقييم حصيلة الحملة المغربية لتسوية وضعية المهاجرين، وفق ما ذكرت مصادر « الصباح».

المصادر ذاتها أكدت أن المسؤولين الحكوميين، وأعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، سيبحثون في هذا اللقاء، عن حلول لملفات ظلت عالقة، خاصة بالنسبة إلى الذين قدموا طلبات تسوية وضعيتهم خلال الأسبوع الأخير من شهر دجنبر 2014، والاتفاق على تقديم أجوبة قانونية على الطعون المقدمة بالنسبة للذين توصلوا بأجوبة كتابية ترفض طلباتهم من قبل اللجان الإقليمية المكلفة بهذه العملية، أو استعمال المرونة الإدارية لمراجعة قرارات الرفض.

وأضافت المصادر ذاتها أن المسؤولين المغاربة، سيراجعون أهداف الحملة المغربية، التي تم استحسانها، من قبل العديد من دول العالم، إذ ثبت أن الذين تمت تسوية وضعيتهم، غادروا على الفور التراب الوطني، متجهين إلى أوروبا، ما جعل مسؤولي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يستغربون لهذا التحول لدى هؤلاء المهاجرين في التعامل مع المغرب من من محل إقامة، إلى بلد للعبور في اتجاه أوروبا نحو هجرة جديدة.

ولم يتعد عدد الطلبات المقبولة لتسوية الوضعية القانونية للمهاجرين 16 ألفا و180 طلبا، وهوما يعادل 59.63 في المائة، من إجمالي الطلبات التي وصلت إلى 27 ألفا و130 طلبا، أغلبها قدم بجهتي الدارالبيضاء والرباط.

وسجلت النساء نسبة مهمة ممن شملتهم عملية تسوية وضعيتهم فوق التراب المغربي، إذ بلغت عدد طلباتهن حوالي 57 في المائة، وهو ما يعادل 9202، في حين بلغت نسبة الرجال 39 في المائة ب6232، والبقية همت الأطفال بنسبة 4 في المائة، ب746 طلبا.

واحتل المهاجرون القادمون من دولة السينغال الرتبة الأولى من أصل 116 جنسية، إذ شكلوا نسبة 24.15 في المائة من الطلبات المقبولة، فيما احتل السوريون الرتبة الثانية ب19.2 في المائة، متبوعين بحاملي الجنسية النيجيرية ب8.7 في المائة، والإفواريين ب8.35 في المائة.

وقالت نعيمة بنواكريم، مديرة حماية حقوق الإنسان بالمجلس الوطني لحقوق الانسان، إن إشكالية الاندماج في النسيج المجتمعي المغربي، لا تزال تعترضها عوائق ثقافية، من كلا الطرفين، مشيرة إلى المعيقات التي حالت دون تسوية 10950 طلبا، ناتجة عن عدم تمكن هؤلاء المهاجرين من استيفاء الشروط، بينها أن عددا من السفارات تأخرت في منح إثباتات الجنسية لمواطنيها، وتعثر إثبات الزواج من مغاربة، كما أن البعض لم يستوعب مصطلحات وردت في الاستمارة الواجب ملؤها.

http://www.ccme.org.ma/ar/revue-de-presse-ar/40648

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

الاتحاد وحقوق الإنسان..

13/10/29

فدوى رجواني

يحاول البعض، أشخاصا ومؤسسات، ومن بينها مع الاسف جمعيات حقوقية، ان يعيد كتابة تاريخ العمل الحقوقي بالمغرب على مزاجه وانطلاقا من خلفية سياسية وحسابات سياسوية لا يمكن اخفاؤها مهما حاول هذا البعض التستر وراء جمعيات تحولت الى حزب سياسي. هكذا يحاول هؤلاء احتكار النضال الحقوقي دون غيرهم من احزاب تاريخية ومنظمات حقوقية غيرهم ومناضلين ومناضلات حقوقيين ينتمون لكل مكونات الطيف السياسي المغربي ومنهم ومنهن من لا انتماء سياسي له. ولعل من ابرز وجوه التحريف الايديولوجي للمسالة الحقوقية بالمغرب طمس اسهامات الاتحاد الاشتراكي ومناضليه في التاسيس للحركة الحقوقية المغربية وتطورها منذ ان كانت برعما بزغ ونما في احضان العمل السياسي التقدمي، الى ان تفتح ذاك البرعم فتولدت عنه اطارات متعددة تؤثث اليوم المشهد الحقوقي الوطني.

لا يمكن ان ينكر إلا جاحد او حاقد الاسهام الاتحادي الخصب والمثابر في ارساء دعائم الحركة الحقوقية المغربية، بدءا بالجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان ومنتدى الحقيقة والانصاف وغيرها من الهيئات ذات الصلة بالمسالة الحقوقية (هياة المحامين، الانصاف والمصالحة..) ناهيك عن كون المسالة الحقوقية شغلت وماتزال حيزا هاما في ادبيات الاتحاد ومرجعياته وفي افقه السياسي والمجتمعي. غير ان الاتحاد والفاعلين الاتحاديين على الساحة الحقوقية فعلوا ذلك بكثير من التواضع والزهد، وحافظوا في ذلك على المسافة الضرورية بين السياسي والحقوقي. لم يجعلوا من قضية حقوق الانسان موضوع مزايدة ومطية لتبرير موقف سياسي والية لإقصاء غيرهم من المؤسسات الحقوقية. وفي ذات الوقت لم يجعلوا من المنظمات الحقوقية التي ساهموا في احداثها وتدبير شؤونها واجهة لتمرير شعارات سياسية، اعتبارا منهم ان حقوق الإنسان تعتبر ويجب ان تكون قاسما مشتركا بين كل الديموقراطيين ليبراليين واشتراكيين واسلاميين متنورين بينما للانتماء السياسي محددات اخرى،ايديولوجية وتنظيمية وسياسية لابد ان تكون موضوع اختلاف وتنافس وتدافع وتاويل بين الفاعلين السياسيين.

قد يكون من البديهي ان الحركة الاتحادية على اختلاف اطيافها ومكوناتها كانت بمعنى ما حركة حقوقية في ظل نظام استبدادي جعل من الحق في العمل السياسي والتنظيم النقابي والتعبير عن الرأي مطالب شعبية وحقوقا مهضومة، كان من الضروري ان تخوض القوى السياسية الديموقراطية التقدمية نضالا مريرا غالي التكلفة لنيلها، مقدمة من اجل ذلك شهداء ومعتقلين سياسيين ومنفيين مازالت ذكرى تضحياتهم شاهدة على ما اقول.ولولا هذه الإسهامات على امتداد خمس عقود من النضال والعمل الجاد ذو الأفق الاستراتيجي والنفس الديموقراطي، لما راكم المغرب مكاسب حقوقية توجت بطي ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ووضع دستور جديد يؤكد على التزام المغرب بالمواثيق الدولية الكونية لحقوق الإنسان ،دستور تم من خلاله أيضا تاسيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ودسترة المناصفة واللغة الامازيغية. صحيح أن قضايا حقوق الإنسان قضايا متجددة وان النضال من اجل ترسيخها عمل دؤوب ومستمر، كما انه من الواضح ان كثيرا من الممارسات القمعية مازالت قائمة،وان محاولات الارتداد والالتفاف على حقوق الانسان التقليدية والجديدة واردة في كل حين لاسيما في ظل حكومة لم تساهم اهم القوى المكونة لها في كتابة تاريخ

حقوق الانسان ولاتخفي تبرمها وانزعاجها بل عداؤها لكثير من الحقوق الفردية والفكرية (حرية المعتقد، المناصفة..).امام هذه المخاطر،مخاطر الارتداد والتاويل الرجعي لحقوق الانسان والتضييق على الحريات، فإن الحركة الحقوقية المغربية بكل مكوناتها مطالبة بالتركيز على ما هو اساسي وتعبئة كل القوى الحقوقية والفاعلين الحقوقيين بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية وبعيدا عن كل «طفولية» في التحليل والاستنتاج والايمان بأن القضية الحقوقية مسالة استراتيجية لا تقبل المزايدة كما لا يمكن لأي جهة مهما تضخمت «اناها» ان تنوب عن كل الآخرين في نصرة حقوق الإنسان وتكريسها ثقافة وقيما وسلوكا.

فقليلا من التواضع وكثيرا من العمل..

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

4981/3

تسوية أزيد من 16 ألف ملف للمهاجرين بالمغرب

الجمعيات تسجل بعض إكراهات التواصل بين اللجان الإقليمية بشأن المسطرة المعتمدة

■ أمال المنصوري

بلغ مجموع تسوية الوضعية غير القانونية للمهاجرين المقيمين في المغرب، حتى منتصف يناير الماضي، 130ألفا و 27ملفا، قبل منها 16ألفا و180 ملفا، تمثل النساء فيها 75في المائة، والرجال 39في المائة، والأطفال 4في المائة.

واعتبر رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، خلال اللقاء الذي نظم مؤخرا، أن البعد الاستراتيجي لتسوية أوضاع المهاجرين تجلى في المساهمة في تفعيل الدستور المغربي الذي نص على محاربة التمييز كيفما كان الدافع إليه، موضحا أن دستور المملكة في أحد بنوده يتحدث كذلك عن تمكين المهاجرين في وضعية قانونية من المساهمة في السياسة المدنية على المستوى المحلي، وهو الشيء الذي يجب على المغرب العمل على تطبيقه، وعدم انتظار حصول مغاربة للعالم على هذا الحق في بعض الدول مثل إسبانيا حتى يتمتع به المهاجرون في المغرب.

وعن اندماج المهاجرين في المملكة، على مستوى الشغل والتمدرس والسكن والحياة الثقافية والنقابية والسياسية والحريات الدينية، أوضح اليزمي أن هذه العملية معقدة ومسلسل طويل جدا يتطلب تدخل كل الفاعلين في المجتمع وعدم حصرها في السياسة لعمومية.

و حسب الأرقام التي قدمتها نعيمة بنواكريم، مديرة الرصد وحماية حقوق الإنسان بالمجلس، تفيد بقبول أزيد من 50في المائة من الطلبات، معدل قبول الملفات يتفاوت بين الجهات بنسبة تتراوح بين 20و 77في المائة".

وأضافت بنواكريم، أن الأجانب الحاملين للجنسية السينغالية يمثلون أكبر نسبة من الملفات المقبولة، من بين باقي الجنسيات بنسبة 24.15في المائة، متبوعين بالسوريين (19.2في المائة)، والجنسية النيجيرية (8.71في المائة)، وكوت ديفوار(8.35في المائة)، مشيرة إلى أن هذه الجنسيات توجد ضمن 116 جنسية مقيمة بالمغرب تقدمت بطلبات تسوية الوضعية القانونية".

وعلى مستوى تصنيف الجهات، أفادت مديرة الرصد وحماية حقوق الإنسان، أن جهة الرباط سلا زمور زعير على رأس الجهات التي وافقت على 8481ملفا، متبوعة بجهة الدارالبيضاء الكبرى (6996ملفا)، فيما قبل 123ملفا من أصل 443ملفا، منها 4رجال فقط بجهة الناظور، وسجلت جهة وجدة أكبر عدد من ملفات السوريين المقبولة، وتمثل 1409ملفات من أصل 1847ملفا، بنسبة قبول بلغت 64في المائة".

وأوضحت بنواكريم أنه كل الأمور الإيجابية المسجلة في هذه العملية، إلا أن الجمعيات، التي ساهمت في التسوية سجلت بعض الإكراهات، ذكرت منها إقصاء العديد من الطلبات، التي ربما كانت تستجيب للعديد من المعايير، فضلا عن أن العاملين بهذه المكاتب لا يتقنون اللغة الإنجليزية، وغياب ترجمة هذه اللغة، فضلا عن وجود العديد من المهاجرين لا يتقنون أي لغة ويتحدثون فقط بلهجة بلدهم.

ومن بين الإكراهات، تضيف بنواكريم، صعوبة التواصل بين اللجان الإقليمية بشأن المسطرة المعتمدة لدراسة الملفات والحسم فيها، وغياب دليل لمعالجة الملفات لضمان توحيد مقاربة التعامل معها والحسم فيها. كما سجلت الجمعيات تاخر مجموعة من السفارات في منح وثائق تثبت الجنسية لمواطنيها المقيمين بالمغرب، فضلا عن مشكل عدم إثبات الزوجية من قبل الأجانب.

تسوية أوضاع 18 ألف مهاجر سري في المغرب

أ. ف. ب.

0 Share 0 Tweet 0 Blogger 0 Email

الرباط: اعلنت الرباط موافقتها على تسوية اوضاع نحو 18 ألف مهاجر غير شرعي من أصل أكثر من 27 ألفا في اطار "عملية التسوية الاستثنائية" التي بدات طيلة 2014 اثر انتقادات واسعة وجهتها منظمات حقوقية.

وكشف الشرقي الضريس، الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية في وقت متاخر الاثنين ان عدد طلبات تسوية الاوضاع التي تم إبداء رأي إيجابي بشأنها "بلغ 17916 طلبا من أصل 27332 تم تقديمها". وفي اطار التاقلم مع واقع الهجرة من جهة، وردا على الانتقادات اللاذعة للمنظمات غير الحكومية بانتهاك حقوق المهاجرين من جهة اخرى، بدات الرباط في اواخر 2013 سياسة جديدة تقضي بتسوية الاوضاع القانونية لنحو 30 ألف مهاجر غير شرعي ولاجئ.

وأضاف الوزير خلال ندوة في مدينة سلا قرب الرباط أن نسبة قبول الطلبات بلغت 65%، مضيفا "تم قبول كل الطلبات المقدمة من النساء والأطفال (100%) وعددها 10178 طلبا". ونقلت وكالة الانباء الرسمية عن الوزير قوله ان "هذه العملية التي انطلقت رسميا في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 استفاد منها مواطنون من 116 جنسية في طليعتهم السنغاليون (6600)، يليهم السوريون (5250)، فالنيجيريون (2380)، والعاجيون (2281)".

وستقوم "اللجنة الوطنية للمتابعة والمراجعة الخاصة بالسياسية الجديدة للهجرة"، التي أطلقها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في منتصف أيار/مايو الماضي بدراسة الطلبات المتبقية. وتتلقى هذه اللجنة شكاوى الذين لم تقبل ملفاتهم، وإصدار آراء وتوصيات للمسؤولين عن عملية التسوية الاستثنائية تخص الحالات الإنسانية.

ويمكن لهذا اللجنة ان تقنع السلطات بإمكانية قبول ما تبقى من الملفات، لينهي المغرب بذلك مشكلة الهجرة من الناحية القانونية، ويتحول الى بلد استقرار بدلا من بلد عبور.

من جهة اخرى، قال الضريس لفرانس برس ان المغرب فكك "أكثر من مئة شبكة للاتجار بالبشر" وتهريبهم الى أوروبا، خلال العام الماضي (2014)، في اطار سياسته محاربة الهجرة غير الشرعية. وأوضح الوزير ان هذه الشبكات "يتزعمها مغاربة أو أشخاص من دول جنوب الصحراء، يشرفون على عمليات التهريب نحو اسبانيا خصوصا".

الى ذلك، سجلت الرباط "87 محاولة لاجتياز السياج" الفاصل بين المغرب ومدينتي سبتة ومليلية الإسبانيتين في شمال المملكة، باعتبارها الأراضي الأوروبية في القارة الافريقية الاكثر قربا من اوروبا. كما "اصيب أكثر من 100 رجل أمن" خلال محاولات منع اجتياز السياج الحدودي.

وفضلا عن برنامج تسوية الاوضاع القانونية للمهاجرين، أعلن أنيس بيرو، الوزير المكلف شؤون الهجرة أن هناك "استراتيجية وطنية" ستسمح "بإندماج أفضل" للمهاجرين، اقرتها الحكومة في اواخر العام الماضي تضم "11 محورا" بينها التعليم والصحة والسكن والعمل. وقال بيرو "في ما يتعلق بالتعليم، لدينا برنامج دعم مدرسي لأطفال المهاجرين كي يتمكنوا خلال 10 أو 15 عاما من النجاح في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمغرب".

http://www.elaph.com/Web/News/2015/2/981912.html

تسوية وضعية حوالي 18 ألف مهاجر سنة 2014 في إطار العملية الاستثنائية لتسوية وضعية الأجانب بالمغرب (السيد الضريس)

وم.ع | 10.02.2015 | 00h00

شارك | غرّد 0 | Like 0 | 8+1 0 | أضف تعليق (0)

سلا/ 09 فبراير 2015 /ومع/ كشف الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية، السيد الشرقي الضريس، اليوم الاثنين بسلا، أن عدد طلبات تسوية الوضعية التي تم إبداء رأي إيجابي بشأنها في إطار العملية الاستثنائية لتسوية الوضعية الإدارية للأجانب بالمغرب والتي انتهت منذ شتنبر من العام الماضي، بلغ 17.916 طلبا من أصل 27.332 طلبا تم تلقيه، أي ما نسبته 65 في المائة من مجموع الطلبات المقدمة.

وأكد السيد الضريس، في ندوة صحفية خصصت لتقديم الحصيلة شبه النهائية لهذه العملية الاستثنائية، أنه تم قبول كافة الطلبات المقدمة من طرف النساء والأطفال (100 بالمائة) والتي بلغت 10.178 طلبا.

وأوضح السيد الضريس أن هذه العملية التي انطلقت رسميا في يناير 2013 استفاد منها مواطنون من 116 جنسية في طليعتهم المواطنون السنغاليون (6600)، يليهم المواطنون السوريون (5250)، فالنيجيريون (2380)، فالإيفواريون (2281).

وتأتي جهة الرباط سلا زمور زعير في مقدمة جهات المملكة في ما يخص استقبال الطلبات ب 8198 طلبا (29.99 في المائة)، تليها جهة الدار البيضاء الكبرى ب6363 طلبا (23,28 في المائة)، وبعدها الجهة الشرقية ب2730 طلبا (9,99 في المائة)، فجهة فاس بولمان ب2686 طلبا (9,83 في المائة).

واعتبر الوزير أن هذه العملية حققت النتائج المرجوة منها لكونها شملت 90 في المائة من المهاجرين غير الشرعيين. وكانت التقديرات التي تتوفر عليها وزارة الداخلية في بداية العملية تشير إلى أن أعداد المهاجرين في وضعية غير نظامية يتراوح ما بين 25 و 30 ألف مهاجر، حسب المسؤول ذاته.

وأكد الوزير أنه تم بلوغ هذه النتائج بفضل المقاربة التشاركية التي طبعت كل مراحل إعداد وإنجاز هذه العملية الاستثنائية والتي مكنت من الوصول إلى منظور مشترك ما بين مصالح الدولة والمؤسسات الدستورية والفاعلين الجمعويين.

وأشار السيد الضريس إلى أن سنة 2014 شكلت سنة مفصلية في ما يتعلق بسياسة تدبير شؤون الهجرة بفضل التوجيهات الملكية السامية عقب تسلم جلالة الملك لتقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول موضوع الهجرة ومسألة اللاجئين.

وأكد أن الحكومة تجندت بكل مصالحها تنفيذا للتعليمات الملكية السامية من أجل بلورة السياسة الجديدة للهجرة اعتمادا على مقاربات تتلاءم مع الأوضاع المستجدة لظاهرة الهجرة وتأخذ بعين الاعتبار البعد الإفريقي للمملكة وكذا التزامات المغرب الدولية في مجال حماية حقوق اللاجئين والمهاجرين.

واعتبر أن هذه العملية تعكس أيضا صورة الإدارة المغربية الحديثة سواء على مستوى حسن التنظيم أو الاستقبال أو التوجيه أو التواصل.

وأوضح أن عدة عوامل ساهمت في تحقيق هذه النتائج منها تركيبة اللجان المحلية التي شهدت مساهمة فاعلة لممثلي المنظمات غير الحكومية، واعتماد نظام مرن لتحديد فئات الأجانب في وضعية غير شرعية، وتحديد مدة زمنية أقصاها شهران من تاريخ إيداع ملف الطلب لإصدار رأي اللجنة المحلية، وحث اللجان على تعليل قراراتها، وخلق آليات للطعون تتجسد في اللجنة الوطنية للطعون التي يترأسها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

http://www.maroc.ma/ar/node/20191

http://www.menara.ma/ar/2015/02/10/1565515-%D8%AA%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B6%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%8A-18-%D8%A3%D9%84%D9%81-%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AC%D8%B1-%D8%B3%D9%86%D8%A9-2014-%D9%81%D9%8A-%D8%A5%D8%B7%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%86%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B6%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D8%A7%D9%86%D8%A8-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%B3.html

تقديم الحصيلة شبه النهائية للعملية الاستثنائية لتسوية وضعية الأجانب بالمغرب

محمد بوداري عابد الشعرنشر في تليكسبريس يوم 10 - 02 - 2015

شكلت المقاربة المغربية في مجال الهجرة واللجوء نموذجا قي المنطقة وكذا على المستوى الدولي، وذلك بالنظر إلى الرؤية الاستراتيجية المؤطرة للعملية وكذا المقاربة التشاركية التي اعتمدت عليها والبرامج العملية المعتمدة لتنزيلها على ارض الواقع..

ولتسليط الضوء على الحصيلة شبه النهائية للعملية التي نظمت خلال سنة 2014 لتسوية الوضعية الادارية لاقامة الاجانب بالمغرب، نُظمت ندوة صحفية بسلا امس الاثنين، شارك فيها كل من الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية، الشرقي الضريس والوزيرة المنتدبة لدى وزير الخارجية والتعاون امباركة بوعيدة والوزير المكلف بالجالية المغربية المقيمة بالخارج وشؤون الهجرة أنيس بيرو والمحجوب الهيبة المندوب الوزاري المكلف بحقوق الانسان..

وأشار الضريس إلى أن سنة 2014 شكلت سنة مفصلية في ما يتعلق بسياسة تدبير شؤون الهجرة بفضل التوجيهات الملكية السامية عقب تسلم جلالة الملك لتقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول موضوع الهجرة ومسألة اللاجئين.

وفي هذا الاطار كشف الشرقي الضريس، أن عدد طلبات تسوية الوضعية التي تم إبداء رأي إيجابي بشأنها في إطار هذه العملية الاستثنائية والتي انتهت متم شتنبر من العام الماضي، بلغ 17.916 طلبا من أصل 27.332 طلبا تم تلقيه، أي ما نسبته 65 في المائة من مجموع الطلبات المقدمة.

وأوضح الضريس أن هذه العملية التي انطلقت رسميا في نونبر 2013 استفاد منها مواطنون من 116 جنسية في طليعتهم المواطنون السنغاليون (6600)، يليهم المواطنون السوريون (5250)، فالنيجيريون (2380)، فالإيفواريون (2281).

وأكد الضريس أنه تم قبول كافة الطلبات المقدمة من طرف النساء والأطفال (100 بالمائة) والتي بلغت 10.178 طلبا.

وتأتي جهة الرباط سلا زمور زعير في مقدمة جهات المملكة في ما يخص استقبال الطلبات ب 8198 طلبا (29.99 في المائة)، تليها جهة الدار البيضاء الكبرى ب6363 طلبا (23,28 في المائة)، وبعدها الجهة الشرقية ب2730 طلبا (9,99 في المائة)، فجهة فاس بولمان ب2686 طلبا (9,83 في المائة).

واعتبر الوزير أن هذه العملية حققت النتائج المرجوة منها لكونها شملت 90 في المائة من المهاجرين غير الشرعيين. وكانت التقديرات التي تتوفر عليها وزارة الداخلية في بداية العملية تشير إلى أن أعداد المهاجرين في وضعية غير نظامية يتراوح ما بين 25 و 30 ألف مهاجر، حسب المسؤول ذاته.

وأكد الوزير أنه تم بلوغ هذه النتائج بفضل المقاربة التشاركية التي طبعت كل مراحل إعداد وإنجاز هذه العملية الاستثنائية والتي مكنت من الوصول إلى منظور مشترك ما بين مصالح الدولة والمؤسسات الدستورية والفاعلين الجمعويين.

وأكد أن الحكومة تجندت بكل مصالحها تنفيذا للتعليمات الملكية السامية من أجل بلورة السياسة الجديدة للهجرة اعتمادا على مقاربات تتلاءم مع الأوضاع المستجدة لظاهرة الهجرة وتأخذ بعين الاعتبار البعد الإفريقي للمملكة وكذا التزامات المغرب الدولية في مجال حماية حقوق اللاجئين والمهاجرين.

واعتبر أن هذه العملية تعكس أيضا صورة الإدارة المغربية الحديثة سواء على مستوى حسن التنظيم أو الاستقبال أو التوجيه أو التواصل.

وأوضح أن عدة عوامل ساهمت في تحقيق هذه النتائج منها تركيبة اللجان المحلية التي شهدت مساهمة فاعلة لممثلي المنظمات غير الحكومية، واعتماد نظام مرن لتحديد فئات الأجانب في وضعية غير شرعية، وتحديد مدة زمنية أقصاها شهران من تاريخ إيداع ملف الطلب لإصدار رأي اللجنة المحلية، وحث اللجان على تعليل قراراتها، وخلق آليات للطعون تتجسد في اللجنة الوطنية للطعون التي يترأسها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

http://www.maghress.com/telexpresse/35502

من جانبه، أوضح انيس بيرو ان الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة وضعت استراتيجية وطنية للهجرة واللجوء وذلك في إطار مقاربة تشاركية مع جميع الفاعلين في الميدان..

وأوضح بيرو ان هذه الاستراتيجية، التي صادق عليها مجلس الحكومة في 18 دجنبر 2014، تنبني على رؤية هدفها ضمان إدماج اقضل للمهاجرين وتدبير افضل لتدفقات الهجرة في إطار سياسة هجروية منسجمة شاملة انسانية ومسؤولة..

وقد تمت ترجمة الرؤية الاسترتاتيجية، حسب الوزير بيرو، إلى اربعة اهداف استراتيجية تروم تسهيل اندماج المهاجرين الشرعيين وتأهيل الاطار القانوني وإقامة إطار مؤسساتي ملائم وتدبير تدفق المهاجرين في إطار احترام حقوق الانسان..

ولتنزيل هذه الرؤية الاستراتيجية، يقول الوزير، تم اعتماد ستة مبادئ توجيهية تتوزع على 11 برنامج عمل تعكس 27 هدفا خاصا تمت ترجمتها إلى 81 مشروعا..

وتهم هذه البرامج الاحدى عشر، التربية والثقافة والشباب والترفيه والصحة والسكن والمساعدة الاجتماعية والانسانية والتكوين المهني والتشغيل وتدبير التدفقات ومحاربة الاتجار في البشر والتعاون والشراكة الدولية والاطار القانوني والتفاقي بالاضافة إلى البرنامج المتعلق بالحكامة والتواصل..

من جانبها كشفت الوزيرة المنتدبة لدى وزير الخارجية والتعاون امباركة بوعيدة، خلال كلمة لها بالمناسبة، ان المساعدة المقدمة للمغرب من طرف الاتحاد الوربي، ليست كافية في هذا المجال، معتبرة ان المملكة تحتاج أكثر إلى دعم سياسي بموازاة هذا الدعم وذلك من خلال دعم التجربة المغربية والمقاربة البناءة والفريدة التي يعتمدها المغرب والاعتراف بدوره في المنطقة في مواجهة وإيجاد الحلول لهذه الظاهرة..

وبدوره كشف المحجوب الهيبة المندوب الوزاري المكلف بحقوق الانسان، عن إعداد الحكومة المغربية لثلاثة مشاريع قوانين، تهدف إلى توفير الإطار القانوني للهجرة واللجوء ومكافحة الاتجار في البشر.

وأوضح المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، ان أي إطار لن يكون فعالا إلا إذا ارتبط بالحكامة الدولية للتدفقات البشرية، مشيرا إلى أنه لا توجد مقاربات موحدة على المستوى العالمي، "بل يتم الاعتماد على المناطق والسياقات المرتبطة بكل دولة".

وفي هذا الاطار، وبالنظر إلى ان مجال الهجرة واللجوء بعد أحد مشاريع القوانين الجديدة ، فإن المغرب اعتمد في تأطيره إلى بعض التجارب القليلة في دول الشمال كما في بعض دول الجنوب وخاصة الافريقية منها، وذلك لتهييء مشروع يمكن من توفير الحماية لكل شخص أجنبي ، من خلال مبادئه تقوم على رفض ترحيل أي لاجئ والاعتراف بحقوق اللاجئين، وكذا إحداث المكتب المغربي للاجئين وعديمي الجنسية.

تسوية ملف أزيد من 16 ألف مهاجر بالمغرب

كشف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في يوم دراسي نظمه، السبت، بالرباط، حول "نتائج العملية الاستثنائية لتسوية وضعية الأجانب المقيمين بالمغرب وإدماجهم"، أن عدد الطلبات التي قدمت للجان الإقليمية من أجل تسوية الوضعية غير القانونية للمهاجرين المقيمين في المغرب، بلغ حتى منتصف يناير الماضي، ما مجموعه 130 ألفا و27 ملفا، قبل منها 16 ألفا و180 ملفا، تمثل النساء فيها 75 في المائة، والرجال 39 في المائة، والأطفال 4 في المائة.

وتبين حصيلة سير هذه العملية التي تم تقديمها خلال يوم دراسي نظمه، اليوم السبت بالرباط، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن المواطنين السينغاليين يتصدرون قائمة طالبي التسوية بمعدل 24,15 في المائة، يليهم السوريون (19,2 في المئة) والنيجيريون (8,71 في المائة) والإفواريون (8,35 في المئة).

و قالت نعيمة بنواكريم، مديرة الرصد وحماية حقوق الإنسان بالمجلس، إن "تحليل هذه المعطيات يفيد قبول أزيد من 50 في المائة من الطلبات، معدل قبول الملفات يتفاوت بين الجهات بنسبة تتراوح بين 20 و77 في المائة".

وأضافت بنواكريم، خلال تقديمها لنتائج التسوية في هذا اليوم الدراسي، أن الأجانب الحاملين للجنسية السينغالية يمثلون أكبر نسبة من الملفات المقبولة، من بين باقي الجنسيات بنسبة 24.15 في المائة، متبوعين بالسوريين (19.2 في المائة)، والجنسية النيجيرية (8.71 في المائة)، وكوت ديفوار (8.35 في المائة)، مشيرة إلى أن هذه الجنسيات توجد ضمن 116 جنسية مقيمة بالمغرب تقدمت بطلبات تسوية الوضعية القانونية.

وعلى مستوى تصنيف الجهات، أفادت مديرة الرصد وحماية حقوق الإنسان أن جهة الرباط سلا زمور زعير على رأس الجهات التي وافقت على 8481 ملفا، متبوعة بجهة الدارالبيضاء الكبرى (6996 ملفا)، فيما قبل 123 ملفا من أصل 443 ملفا، منها 4 رجال فقط بجهة الناظور، وسجلت جهة وجدة أكبر عدد من ملفات السوريين المقبولة، وتمثل 1409 ملفات من أصل 1847 ملفا، بنسبة قبول بلغت 64 في المائة.

وأوضحت بنواكريم أنه كانت هناك إرادة قوية من طرف مختلف اللجان الإقليمية لإنجاح عملية تسوية وضعية المهاجرين المقيمين بالمغرب، باعتماد مقاربة حقوقية في هذه العملية، فضلا عن روح التوافق بين مكونات هذه اللجان، والدقة في دراسة الملفات وفي اختيار المعايير لتسوية وضعية المهاجرين، مشيرة إلى أن "كل اللجان انخرطت بفعالية في هذه العملية، إلى جانب المجتمع المدني الذي كان له دور متميز فيها، من خلال تحفيز المهاجرين لتقديم طلبات التسوية لهذه اللجان".

ورغم كل الأمور الإيجابية المسجلة في هذه العملية، أفادت بنواكريم، أن الجمعيات، التي ساهمت في التسوية سجلت بعض الإكراهات، ذكرت منها إقصاء العديد من الطلبات، التي ربما كانت تستجيب للعديد من المعايير، فضلا عن أن العاملين بهذه المكاتب لا يتقنون اللغة الإنجليزية، وغياب ترجمة هذه اللغة، فضلا عن وجود العديد من المهاجرين لا يتقنون أي لغة ويتحدثون فقط بلهجة بلدهم.

ومن بين الإكراهات، تضيف بنواكريم، صعوبة التواصل بين اللجان الإقليمية بشأن المسطرة المعتمدة لدراسة الملفات والحسم فيها، وغياب دليل لمعالجة الملفات لضمان توحيد مقاربة التعامل معها والحسم فيها. كما سجلت الجمعيات تأخر مجموعة من السفارات في منح وثائق تثبت الجنسية لمواطنيها المقيمين بالمغرب، فضلا عن مشكل عدم إثبات الزوجية من قبل الأجانب.

من جهته، قال إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في الجلسة الافتتاحية للقاء، إن "نجاح السياسة الجديدة للهجرة تعد رهانا وطنيا ولبنة أساسية في تقوية الديمقراطية، وتفعيل المقتضيات الدستورية".

وأضاف أن نجاح هذه السياسة بالمغرب سيكون له أثر على المستوى العالمي بين دول الجنوب، مشيرا إلى أن تونس تفكر في كيفية إطلاق سياسة للهجرة وحماية حقوق اللاجئين، انطلاقا من تجربة المغرب.

وأشار إلى أنه بعد انتهاء تقديم الملفات في 31 دجنبر 2014، جاء عمل الحكومة لتقييم هذه العملية، وأيضا اللجنة الوطنية لتتبع الطلبات وتلقي الطعون، التي يرأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، التي تحضر لاجتماعها، مؤكدا أن هذه العملية تتطلب تدخل مختلف الفاعلين، مدنيين وقطاعات حكومية.

وأبرز اليزمي أن باحثين أنجزوا آلاف البحوث حول الإدماج، وأجمعوا على أن هذه العملية معقدة في كل المجتمعات، لأنها تهم الاندماج في الشغل والتعليم والسكن وفي الحياة الثقافية والنقابية والسياسية والحريات الدينية، ما يتطلب تدخل كل الفاعلين خاصة المجتمع المدني.

http://www.3lach.ma/news5737.html

الحكومة توافق على استفادة المهاجرين من "رَاميد

نشرت بواسطة:مهدي العرباوي 09/02/2015 في الواجهة, صحافة وطنية اضف تعليق

أعلن إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عن موافقة الحكومة على مقترح يقضي باستفادة المهاجرين المتواجدين بالمغرب، ضمن عملية التسوية الاستثنائية لوضعية إقامتهم بالمملكة، من نظام التغطية الصحية "راميد".

وقال اليزمي، خلال لقاء عقده المجلس بشأن نتائج عملية التسوية، إأن رئيس الحكومة أعطى موافقة السلطة التنفيذية على استفادة المهاجرين من التغطية الصحية، مضيفا: "لحدود الساعة لدينا موافقة وزير الصحة على الأمر".

وأضاف رئيس الCNDH أن "الحكومة رصدت الاعتمادات المالية الضرورية لتمويل استفادة المهاجرين الذين سووا وضعياتهم".. وأشار إدريس اليزمي إلى أن "بعض الإجراءات التقنية متبقية وينبغي تجاوزها قبل تحقيق هذه الغاية.

وحسب المعطيات فإن الحكومة رصدت ما مجموعه 20 مليون درهم سيستفيد قرابة 16 ألفا مهاجر، الذين تم قبول طلباتهم في التسوية من ضمن أزيد من 27 ألفا طلب، من التغطية الصحية بفعل مرورهم بظروف اجتماعية صعبة.

http://www.khabarpress.com/59013-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D9%81%D9%82-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D9%85.html

http://www.allpress.pro/preface/289247

تسوية أوضاع 18 ألف مهاجر سري في المغرب

العربي الجديد

10 فبراير 2015

أعلنت المغرب موافقتها على تسوية أوضاع نحو 18 ألف مهاجر غير شرعي من أصل أكثر من 27 ألف مهاجر، في إطار "عملية التسوية الاستثنائية" التي بدأت طيلة 2014 إثر انتقادات واسعة وجهتها منظمات حقوقية.

وكشف الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية، الشرقي الضريس، في وقت متأخر الاثنين، أن عدد طلبات تسوية الأوضاع التي تم إبداء رأي إيجابي في شأنها "بلغ 17916 طلباً من أصل 27332 تم تقديمها".

وفي إطار التأقلم مع واقع الهجرة من جهة، وردّاً على الانتقادات اللاذعة للمنظمات غير الحكومية بانتهاك حقوق المهاجرين من جهة أخرى، بدأت الرباط أواخر 2013 سياسة جديدة تقضي بتسوية الأوضاع القانونية لنحو 30 ألف مهاجر غير شرعي ولاجئ.

وأضاف الوزير خلال ندوة في مدينة سلا قرب الرباط، أن نسبة قبول الطلبات بلغت 65 في المائة، مضيفاً "تم قبول كافة الطلبات المقدمة من النساء والأطفال وعددها 10178 طلباً".

ونقلت وكالة الأنباء الرسمية عن الوزير: "إن هذه العملية التي انطلقت رسمياً في نوفمبر/تشرين الثاني 2013 استفاد منها مواطنون من 116 جنسية في طليعتهم السنغاليون (6600)، يليهم السوريون (5250)، فالنيجيريون (2380)، والعاجيون (2281)".

وستقوم "اللجنة الوطنية للمتابعة والمراجعة الخاصة بالسياسة الجديدة للهجرة"، التي أطلقها المجلس الوطني لحقوق الإنسان منتصف مايو/أيار الماضي بدراسة الطلبات المتبقية.

وتتلقى هذه اللجنة شكاوى الذين لم تقبل ملفاتهم، وإصدار آراء وتوصيات للمسؤولين عن عملية التسوية الاستثنائية تخص الحالات الإنسانية.

ويمكن لهذا اللجنة أن تقنع السلطات بإمكانية قبول ما تبقى من الملفات، لينهي المغرب بذلك مشكلة الهجرة من الناحية القانونية ويتحول إلى بلد استقرار بدلاً من بلد عبور.

http://www.alaraby.co.uk/society/70fb04fb-ec76-4e46-adf1-7d8820e05066

http://www.almanar.com.lb/wap/edetails.php?cid=24&eid=1112153

المغرب يمنح بطاقات إقامة لمهاجرين غير قانونيين

2015-02-09 22:41 | الناشر: admin | مشاهدات: 5 | تعليقات: 0

وصف: في أول تجربة في تاريخه، بدأ المغرب قبل عام، عملية وصفها بـ"الاستثنائية"، لمنح بطاقات الإقامة القانونية للمهاج ...

في أول تجربة في تاريخه، بدأ المغرب قبل عام، عملية وصفها بـ"الاستثنائية"، لمنح بطاقات الإقامة القانونية للمهاجرين غير القانونيين.

فقد وافق على أكثر من 16 ألفا و180 من طلبات تسوية وضعية المهاجرين غير القانونيين، من مجموع 27 ألفا و130 ملفا، ومنحت الرباط لطالبي بطاقات الإقامة القانونية، حق التقدم بطعون أمام لجنة متخصصة عند رفض ملفاتهم.

وفي معطيات كشفها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أتى المواطنون السينغاليون على رأس قائمة طالبي بطاقة الإقامة القانونية في المغرب بـ24.15%، فيما أتى السوريون في الرتبة الثانية بـ19,2%، بينما جاء النيجيريون ثالثا بـ8,71 %.

http://www.jiha24.com/portal.php?mod=view&aid=1095

Le CNDH relève des défaillances dans la régularisation des migrants

59 % d'avis favorables au demandes de régularisation et des défaillances auxquelles il faudra pallier. **C'est ce qu'on retient du bilan du CNDH sur l'opération de régularisation des migrants**.

Le samedi 7 février, une journée d'étude a eu lieu concernant l'opération de régularisation des migrants et leur intégration dans la société. La journée, initiée par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), était l'occasion de faire le bilan sur l'opération lancée il y a plus de deux ans.

59 % d'avis favorables aux demandes

Le rapport a révélé des chiffres surprenants, notamment quant aux avis favorables aux demandes de régularisation des migrants, qui sont de 59 %. Pourtant, ce taux n'était que de 7,4 % en juin dernier, avant le coup de pression ministériel mis sur ce programme. En tout, pas moins de 27 000 dossiers déposés auprès des commissions provinciales chargées de ces opérations ont été acceptés.

Pour ce qui est des différentes nationalités ayant demandé la régularisation, les Sénégalais représentent près d'un quart des des demandeurs (24 %), suivis des Syriens (19 %), des Nigériens et des Ivoiriens (16 %). Le bilan basé sur les rapports des différentes commissions régionales du CNDH montre que c'est Rabat qui agrège le plus de demandes déposées, avec plus de 8 400. Mais c'est à Oujda qu'on régularise le plus de Syriens (1 400 sur 1 847 demandes).

Des défaillances qui entravent l'opération

Hormis le chiffre, la conférence qui était présentée par Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme, a permis de relever les différentes défaillances de l'opération. Parmi celles-ci, figurent « la difficulté de prouver la durée du séjour pour bon nombre d'immigrés ou encore leur lien de mariage avec les Marocain-es ».

Autre point entravant la bonne tenue de l'opération, la différence d'appréciation « des pièces justificatives d'un bureau d'étrangers à l'autre ». A savoir que certains bureaux adoptent une large souplesse concernant les pièces justificatives, alors que d'autres sont plus exigeantes. Au final, le CNDH a préconisé l'utilisation de guides d'orientations prédéfinies pour faciliter la contribution association dans l'étude des dossiers.

http://telquel.ma/2015/02/09/cndh-releve-defaillances-regularisation-migrants_1433538

Le CNDH approuve « le bilan exceptionnel » des régularisations de sans-papiers

Quid 09/02/2015 15:53

Le CNDH a félicité le 7 février le « bilan de l'opération exceptionnelle de régulation » dans le royaume

Le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) est revenu, le 7 février, sur le bilan de l'opération de régularisation des migrants, lors d'une journée d'étude à Rabat. Et Driss El Yazami, le président du conseil a affiché sa satisfaction. « Le Maroc est dans une phase avancée par rapport à l'opération de régularisation des migrants, et ce à l'horizon de la réalisation de l'intégration », a-t-il indiqué. Avec 16 180 régularisations à la mi-janvier, le pays a tenu son pari, lancé avec son opération de politique d'accueil. Ainsi, 56% des migrants ayant déposé une demande de régularisation ont reçu une réponse favorable.

Dans le détail, le CNDH a regroupé des rapports reçus de ses différentes commissions régionales, qui ont permis de définir le nombre et la nationalité des migrants régularisés selon les régions. Rabat-Salé-Zemmour-Zaër est la région qui a révisé la situation du plus grand nombre de migrants, avec 8 481 demandes déposées. En deuxième place, le Grand Casablanca a reçu quelques 6 996 demandes, tandis que la ville d'Oujda a régularisé le plus grand nombre de migrants de nationalité syrienne.

Le seul hic pour le CNDH subsiste dans « la différence d'appréciation des pièces justificatives d'un bureau d'étranger à l'autre », explique t-il. « Certains bureaux ont adopté une large souplesse concernant les pièces justificatives alors que d'autres ont eu des exigences plus contraignantes pour les demandeurs ». Après la régularisation, reste le travail de l'accompagnement pour l'insertion des migrants. Sur ce point là, le CNDH souhaiterait une plus grande coopération entre les services concernés et les acteurs de la société civile.

http://www.quid.ma/societe/cndh-approuve-bilan-exceptionnel-regularisations-papiers/